ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

# تقديرات مصرية

## سياسات التلقيح ..
## متطلبات الثقة

- رسالة مصر وسد النهضة.. منافع أو أضرار مشتركة
- تقييم أداء إدارة "جو بايدن" خلال المائة يوم الأولى
- سمات وتأثيرات "حروب الظل" في الشرق الأوسط
- فرص وتحديات الدور المصري في إعادة إعمار ليبيا


JUN 2021
العدد (25)

www.ecsstudies.com
/ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

/ecsstudies

# تقديرات مصرية

## سياسات التلقيح..
## متطلبات الثقة

/ecsstudies
www.ecssstudies.com

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

منسق عام
أميرة طارق

إخراج فني
أحمد حسني

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (25) - 1 يونيو 2021

# المحتويات


**الافتتاحية** 8

- الاستثناء الإثيوبي!

**قضايا دولية** 10

- تقييم أداء إدارة "جو بايدن" خلال المائة يوم الأولى
- "المتحور الهندي".. عواقب وخيمة للتراخي أمام كورونا

**قضايا الأمن والدفاع** 20

- محفزات جديدة لتصاعد الإرهاب في تشاد وأفغانستان
- سمات وتأثيرات "حروب الظل" في الشرق الأوسط

**قضايا السياسات العامة** 32

- أسباب انخفاض إقبال المصريين على لقاح كورونا
- الأثر الاقتصادي لعدم الاستجابة لسياسة التلقيح
- دور العمل الخيري في دعم التنمية في مصر

**قضايا نوعية** 42

- رسالة مصر وسد النهضة.. منافع أو أضرار مشتركة
- فرص وتحديات الدور المصري في إعادة إعمار ليبيا

**كيف يفكر العالم؟** 54

- البصمة الكربونية.. هل ينجح التعاون لمعالجة تغير المناخ؟

**بيانات وإحصائيات** 62

- مصر على مؤشر القوة العسكرية 2021

# الافتتاحية

## الاستثناء الإثيوبي!

* د.عبد المنعم سعيد

**على عكس العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين الذي كان ممتلئًا بالكثير من الفوضى والعنف والحروب الأهلية والتدخلات من قوى إقليمية ودولية في الشرق الأوسط؛** فإن العامين الأولين من العقد الثالث يشيران إلى توجهات عديدة للتهدئة والمصالحة والسلام لا يمكن تجاهلها. وبرغم وجود هذا التيار، فإن هناك تيارًا آخر معاكسًا ورافضًا للتغيرات السابقة يقع في مقدمتها السلوك الإثيوبي المناهض لتسويات عديدة، بعضها داخلي له علاقة بالإدارة السياسية والأمنية للعلاقات داخل إثيوبيا بين أديس أبابا والأقاليم الإثيوبية عامة وإقليم "التيجراي" خاصة، أما البعض الآخر فينصرف إلى السلوك الإثيوبي الخارجي تجاه إقليم شرق إفريقيا عامة، وتجاه دولتي مصر والسودان بشكل خاص، سواء ما تعلق منها بالمياه أو الحدود.

الاتجاه العام في المنطقة ظاهر بشدة في التقارير الإيجابية الواردة عن المفاوضات الأمريكية الإيرانية تحت عباءة مباحثات فيينا النمساوية ومجموعة 5+1 الدولية، والتي تقوم على العودة مرة أخرى إلى الاتفاق النووي الموقّع بين طهران وواشنطن عام 2015، مع مراعاة التغييرات التي جرت خلال السنوات الست الماضية. الآلية كما تبدو من أنباء تقوم على الرفع التدريجي للعقوبات الأمريكية على إيران، ونتائجها إزاء الأطراف الثالثة، مقابل عودة إيران مرة أخرى إلى حالتها التي كانت عليها فيما يتعلق بالمستوى النووي الذي كانت عليه قبل الانسحاب الأمريكي من الاتفاقية.

**الموضوعات الأخرى المثارة المتعلقة بالتطورات الصاروخية الإيرانية،** أو التدخلات الإيرانية في دول الإقليم (العراق، وسوريا، ولبنان، واليمن)، سوف يتم علاجها في أطر أخرى. هذه الأطر ظهرت بالفعل في الدور الذي بدأت العراق تلعبه كجسر فيما يتعلق بالعلاقات الإيرانية-السعودية بصورة عامة، وعمان فيما يتعلق بالأزمة اليمنية بصورة خاصة. إذ عكست التصريحات الودودة التي أدلى بها ولي العهد السعودي "محمد بن سلمان" تجاه إيران، والاستقبال الودود لها من قبل طهران؛ استعدادًا لعلاقات أفضل بين الطرفين، خاصة وأن المملكة فتحت طريقًا خاصًّا إلى سوريا عبر محادثات مباشرة جرت من خلال الزيارة التي قام بها اللواء "خالد بن حميدان"، رئيس المخابرات السعودية، إلى دمشق للتداول في الأمور بين البلدين مع المسئولين في المخابرات السورية.

### تهدئة مصرية-تركية

مظاهر التهدئة الأخرى التي جرت في المنطقة برزت في التطورات المتسارعة للعلاقات المصرية-التركية، والتي تزامنت في كثير من مراحل تطوراتها خلال ما يقرب من عام مع الأزمة الليبية، والتطورات في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط. حدث التحسن في العلاقات مع سلسلة من التصريحات التركية الطيبة إزاء مصر التي أوضحت أن القضية بين البلدين تحتاج إلى أفعال أكثر من الكلمات. وهو ما حدث بالفعل إلى حدود مقبولة من مصر فيما يخص الموقف التركي من جماعة الإخوان المسلمين الإرهابية، ومن الأزمة الليبية في عمومها.

النتيجة أنه وقت كتابة هذه الافتتاحية كان وفد تركي دبلوماسي رفيع المستوى يزور القاهرة، مع أنباء عن قيام وفد دبلوماسي مصري مقابل بزيارة تركيا في القريب. هذا التقارب رغم أنه يعكس تحولًا نحو التهدئة بين الطرفين وفي عموم الإقليم؛ إلا أنه لا يُخفي استمرار وجود قضايا خلافية كبيرة، مثل: بقاء عناصر مدانة قضائيًا من الإخوان المسلمين المصريين في تركيا، واستمرار وجود المرتزقة الإرهابيين الذين نقلتهم تركيا في السابق إلى ليبيا رغم القرارات الدولية الداعية إلى عودتهم إلى بلادهم الأصلية. لكن هذه الخلافات سوف تكون موضوعًا للتفاوض والتسوية أمام الآليات التي يحددها الطرفان للتعامل معها.

## العثرة الإثيوبية

أمام هذا المناخ العام نحو التهدئة في المنطقة والذي امتد للتعاملات العربية مع قطر، ومع إسرائيل، وتطورات أخرى في الإقليم؛ إلا أن إثيوبيا ربما كانت الدولة الوحيدة التي تقف حجر عثرة أمام التهدئة والتسوية لأزمة السد الإثيوبي. ولم يكن ذلك لندرة في المحاولات، سواء للتهدئة أو للوساطة بين إثيوبيا في جانب والسودان ومصر في جانب آخر. فرغم حرص أطراف كثيرة على عدم الإدلاء بتصريحات تفصيلية؛ فإن محاولات لذلك جرت خلال الأسابيع الماضية، سواء كان ذلك من قبل دول إفريقية (جنوب إفريقيا، والكونغو الديمقراطية، وإرتيريا) أو عربية (دولة الإمارات العربية المتحدة) أو دولية (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا)، ورغم ذلك فإن إثيوبيا استمرت ليس فقط في رفض السعي الجاد للتوصل إلى حل، وإنما أكثر من ذلك التأكيد على عزمها القيام بالملء الثاني لخزان السد في شهري يوليو وأغسطس القادمين دون توافق أو اتفاق مع دولتي المصب (السودان ومصر).

التعنت الإثيوبي امتد من قضية المياه إلى قضية الحدود مع السودان التي شكلتها اتفاقية عام 1902، والتي وفقًا لها يوجد السد على أراضٍ سودانية-مصرية سابقة، ومع ذلك تنكرها إثيوبيا في حالة من الازدواجية الواضحة في المعايير. هذا "الاستثناء الإثيوبي" يخلق واقعًا ملتهبًا في إقليم وادي النيل، والأقاليم الملاصقة في القرن الإفريقي والشرق الأوسط، وداعيًا إلى سباق للتسلح نظرًا لعلاقته بقضايا مصيرية للأمن القومي لمصر والسودان، في لحظة كان ممكنًا فيها أن تكون قضايا التنمية والتعاون الإقليمي على رأس جدول أعمال الدول المعنية.

العقدة الكبيرة في هذا الاستثناء هي أن النخبة الحاكمة الإثيوبية لا تريد الاعتراف بالحقيقة الأزلية الخاصة بالأنهار الدولية التي خلقت حقائق تاريخية لا يمكن تجاوزها، ليس فقط في إقليم نهر النيل، وإنما في كافة أحواض الأنهار العالمية مثل الميكونج في آسيا، والراين والدانوب في أوروبا، والأمازون في أمريكا الجنوبية، وحتى النيل الأبيض في إفريقيا.

الغريب أن ذلك يحدث من قبل إثيوبيا في الوقت الذي لا توجد لديها أزمة مائية من أي نوع في ظل حصولها سنويًا على ما يقترب من تريليون متر مكعب من المياه سنويًا تغطي إثيوبيا كلها، وتنحدر بعد ذلك عبر تسعة أنهار إلى دول مجاورة. تفسير هذا الموقف الإثيوبي له **وجهان: أولها** أن إثيوبيا من زاوية الجغرافيا السياسية وطموحاتها تريد أن تجعل من المياه وسائل ليس للتعاون المشترك مع الدول الأخرى؛ وإنما للضغط عليها ابتغاء النفوذ والتأثير والمكانة وحتى التمويل بالبيع. ولذلك كان الإصرار الدائم في المفاوضات على أن قضية المياه، على عكس الحال في كل أحواض الأنهار الأخرى، هي قضية "سيادية". **وثانيها** أن النخبة الإثيوبية ترى في قضية المياه، وما تثيره من خلافات مع الدول المجاورة (مصر، والسودان، وكينيا)، هي السبيل لخلق وتكوين أمة إثيوبية متحدة في العداء للآخرين؛ وهو ما يفسر الإصرار المستمر من قبل القيادات الإثيوبية على الإشارة للعناصر الخارجية في النزاعات الداخلية الإثيوبية الواقعة بين المركز في أديس أبابا، والأقاليم الملتهبة في "التيجراي"، و"الأمهرة" وحتى "الأرومو". كلا الوجهين يخلقان حالة سياسية متوترة في التعامل مع المفاوضات من ناحية، والعجز الكامل عن رؤية العائد الاقتصادي والسياسي الممكن من التعامل مع حوض النيل والأحواض المائية الأخرى من زاوية التعاون والسعي المشترك في اتجاه التنمية الاقتصادية، والازدهار السياسي المترتب على مشروعات إقليمية طموحة، من جهة أخرى.

**"الاستثناء الإثيوبي"** ربما سوف يكون المحك الذي تتوقف عنده أو تندفع بعده الحالة الإقليمية العامة نحو التخلص من آثار العقد الثاني من القرن الحالي، والذي استغلته إثيوبيا في تجاوز القواعد الدولية، في السعي نحو التهدئة والتصالح والسلام والبحث عن التعاون المشترك. وبالنسبة لمصر فربما آن الأوان من خلال الوسائط الدولية، أو من خلال وسائط أخرى، أن تعرف أن مصر لم تعد كما كانت قبل عشر سنوات مضت. والمؤكد أنها ليست جزءًا من المعضلة الإثيوبية في التخلف والتفكك، وإنما هي جزء من الحل نحو التنمية والوحدة.